

الجلسة الثانية: مقارنة التهجير من باب حقوق

الإنسان

د 60

المدة

لمحة

تظهر هذه الجلسة المصادر الأساسية للقانون المطبق في حالة التهجير. يشكّل استخدام مقارنة تركز على حقوق الإنسان أساساً لتطوير القوانين والسياسات التي تهدف إلى التأكد من احترام حقوق المهجرين وحمايتهم وتطبيقها.

إنّ الأحكام في عدد من الأدوات القانونية الدولية هي ذات صلة. تستعيد المبادئ التوجيهية معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، في إشارة إلى سريانها وإلى صلتها بالمهجرين. مؤخراً، عززت أطر العمل الإقليمية، في مقدّمتها اتفاقية كامبالا، نظام حماية المهجرين وطرحت موجبات أوضح للدول والأطراف الأخرى المعنية بمسألة التهجير.

أدخلت المبادئ التوجيهية للمرة الأولى إلى الأمم المتحدة سنة 1998، وبانت أساساً للقوانين والسياسات في عدّة بلدان. هي ليست ملزمة قانوناً، غير أنّ السلطات الوطنية استخدمت وسائل مختلفة من أجل ترجمة أحكامها في المعايير الوطنية. اعتمدت قوانين وسياسات وخطط ومراسيم وأطر عمل وبروتوكولات لتنظيم بعض أوجه التهجير أو جميعها منذ عام 1998.

تشكّل اتفاقية كامبالا الأداة العالمية الملزمة الأولى حول التهجير. اعتمدت من قبل الإتحاد الإفريقي في أكتوبر/ تشرين الأول 2009 ودخلت حيّز التنفيذ في ديسمبر/ كانون الأول 2012. حتّى تاريخه، صدّقت عليه 24 من أصل 54 دولة عضو في الإتحاد الإفريقي، ولكن، ما زالت تحتاج دول عديدة لاعتمادها والتمهيد لتطبيقها.

هناك طريقتان فقط يمكن للدول أن تنتهجا كي تحترم موجباتها القانونية المنصوص عليها في المعاهدات الإقليمية أو الدولية – من خلال احترام القوانين الدولية، أو من خلال جعلها جزءاً من السياسات أو القوانين الوطنية، أي من خلال اعتمادها.

معايير دولية

احترام - الإمتناع عن...

حماية - منع

تطبيق - وقاية

القانون الدولي الإنساني

القانون الدولي لحقوق الإنسان

القانون الدولي لمواجهة الكوارث

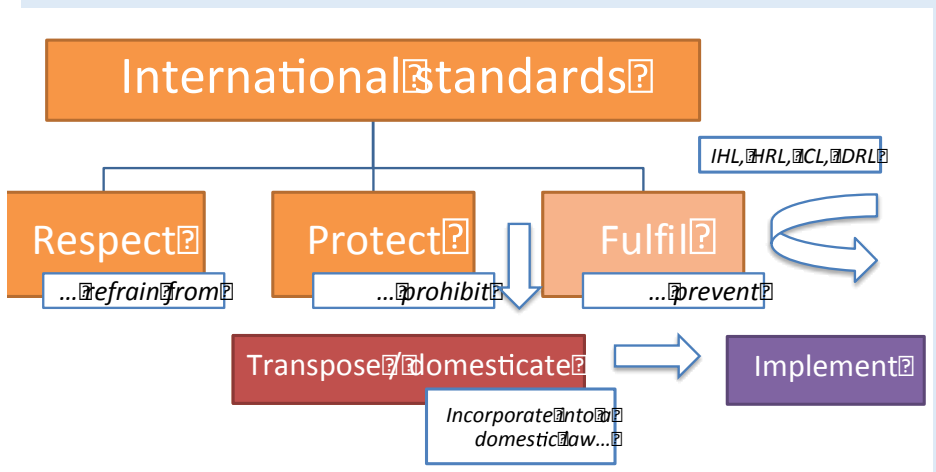
القانون الدولي الجنائي

نقل

اعتماد

إدخال ضمن القانون الوطني

تطبيق



الغايات

بنهاية الجلسة، على المشاركين أن يكونوا قادرين على:

- وصف بعض الأدوات المتعلقة بحماية المهجرين ومساعدتهم
- تحديد الموجبات القانونية تجاه المهجرين والتي تنبثق من الأدوات الدولية
- تحديد مستحقات المهجرين خلال جميع مراحل التهجير

الرسائل الأساسية

- تشكّل المعايير القانونية الدولية حول التهجير مراجع لردود الدول على حاجات المهجرين في مجالي الحماية والمساعدة
- يؤمّن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لمواجهة الكوارث، والقانون الدولي الجنائي إطاراً لحماية المهجرين ومساعدتهم
- الدول مسؤولة عن التطابق مع المعايير القانونية الدولية
- كما يحدّد القانون الدولي الإنساني موجبات للجماعات المسلحة غير الحكومية
- يجب استخدام مقارنة مركزة على حقوق الإنسان في تطوير أداة وطنية حول التهجير

المراجع

- المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي، 1998
- اتفاقية كامبالا، 2009
- اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية
- الأدوات الأساسية لحقوق الإنسان: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي حول الحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمعاهدة حول حقوق الطفل، والمعاهدة حول إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وغيرها
- إطار عمل هيوغو
- نظام روما الأساسي 1998

مستندات توزّع على

المشاركين

- التقرير الاستشاري للجنة الدولية للصليب الأحمر حول المهجرين والقانون الدولي الإنساني سنة 2010
- جدول الحقوق

